

اثر التدخلات الخارجية على الاستقرار السياسي في لبنان خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢١)

The Impact of External Interventions on Political Stability in Lebanon during the period (2014-2021)

مصطفى محمد عبدالرحمن

طالب ماجستير بكلية السياسة والاقتصاد - جامعة بني سويف

هشام محمد بشير

أستاذ العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد - جامعة بني سويف

الشيما عبد السلام إبراهيم

مدرس العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد - جامعة بني سويف

المستخلص:

شهدت لبنان العديد من التدخلات الخارجية العالمية منها والإقليمية، والتي اتخذت الساحة اللبنانية مسرحاً لتصفية حساباتها الاستراتيجية، تلك التدخلات ذات الاجندات الانتهازية خلقت حالة من التوترات والصراعات والانقسامات الداخلية والتي بدورها أثرت على الاستقرار السياسي في لبنان، وعلى المستوى الإقليمي على مدى عدة عقود كانت لبنان ساحة لعب للجهات الفاعلة الإقليمية وغالباً ما كان يعمل كبديل للصراعات بين الدول ولقد أصبح القتال من أجل بيروت سمة أساسية من سمات السياسة المعاصرة في الشرق الأوسط، لذا فإن مسار مستقبل الأزمة اللبنانية مرتبط بتفاعلات صراعية حادة في الشرق الأوسط، كونها أزمة إقليمية ممتدة، وعلى المستوى الدولي سعت الدول الكبرى لفرض اجنحة سياسية خاصة، تخدم مصالحها، مما جعل لبنان ساحة للتنافس بين هؤلاء القوى، وجُبل لبنان على تحمل تبعات تلك التدخلات ولم يعد هناك أي مؤشر حول الاستقرار السياسي تتمتع به لبنان.

الكلمات المفتاحية: لبنان ، التدخلات الخارجية ، التدخلات الإقليمية ، التدخلات الدولية ، الاستقرار السياسي.

Abstract:

Lebanon witnessed many foreign interventions, both global and regional, which used the Lebanese arena as a stage for settling its strategic scores. These interventions with opportunistic agendas created a state of tensions, conflicts and internal divisions, which in turn affected political stability in Lebanon. From a regional standpoint, over the past decades, Lebanon has been a playing field. For regional actors and often served as an alternative to conflicts between states. The fight for Beirut has become an essential feature of contemporary politics in the Middle East. Therefore, the future course of the Lebanese crisis is linked to severe conflict interactions in the Middle East, as it is an extended regional crisis, and from a global perspective it sought the major powers imposed a special political agenda that served their interest.

Keywords: Lebanon, external inter, regional interventions, international interventions, political stability.

أولاً: مقدمة

يعد التدخل عمل إرادي منظم تقوم به وحدة سياسية دولية، سواء كانت دولة منفردة، أو جماعية، عبر وسائل الإكراه والضغط، وتشمل جميع أشكال الضغط السياسي، والاقتصادي، والعسكري بهدف التغيير في بنية السلطة للدولة المتدخل فيها، ولذا لا يستند هذا العمل إلى موافقة هذه الأخيرة التي تجد فيه مساساً بحقوقها السيادية. تلعب التدخلات الخارجية دوراً في التأثير على الاستقرار السياسي للدولة فضلاً عن الدور الذي تلعبه في تحديد مستقبل الوضع السياسي للدول؛ ولا ينفك ذلك عما شهده لبنان.

فقد خلقت الأزمة اللبنانية عدة أزمات أخرى ومنها أزمات سياسة واقتصادية واجتماعية... الخ والتي يصعب حلها، خاصة في ضوء التدخلات الخارجية سواء الإقليمية أو العالمية حيث إرتباط لبنان المفصلي بمنطقة الشرق الأوسط والتي يشكل جزء طبيعياً منها، جعل ارتباطه مصيرياً فطالما أن هناك من التوترات والأسباب ما يجذب الدول الكبرى إلى التدخل، لذلك نجد لبنان دائماً داخل دائرة الخطر، وإن الفهم الصحيح للماضي هو وسيلة لتحليل وتفسير الحاضر والتنبؤ المستقبل.

بهذا المعنى، على الرغم من أن اللاعبين يتغيرون باستمرار، إلا أن عدم وضوح السياسة الداخلية والخارجية والجهات الفاعلة الوطنية والدولية يظل سمة ثابتة للحياة السياسية اللبنانية^١.

وهذا ما سيتبين لنا في هذه الدراسة فيما يتعلق بتأثير تلك التدخلات على الاستقرار السياسي في لبنان، وفي ذلك الإطار تتناول الورقة بالتحليل طبيعة التدخلات الخارجية الدولية والإقليمية وعوامل تأثيرها على النظام والاستقرار السياسي في لبنان.

ثانياً: المشكلة البحثية

تحاول هذه الدراسة إلى رصد و تحليل تأثير التدخلات الخارجية في لبنان خلال الفترة المدروسة على حالة الاستقرار السياسي في البلاد، من خلال فهم تأثير التعدد الطائفي اللبناني. يُلاحظ أن هذه التدخلات الخارجية قد أسهمت في تعميق الانقسامات الطائفية والفكرية والثقافية في المجتمع اللبناني. يتضح أن كل جانب من جوانب المجتمع اللبناني يتجلى من خلال التحالفات الخارجية، مما ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على استقرار الوضع السياسي.

ثالثاً: التساؤلات البحثية

تتناول الدراسة تساؤلاً رئيسياً وكذلك عدد من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي :

أ) **التساؤل الرئيسي:** كيف أثرت التدخلات الخارجية على حالة الاستقرار السياسي داخل لبنان خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠٢١ ؟

ب) **التساؤلات الفرعية :** تعتمد الدراسة على عدد من التساؤلات الفرعية وتتمثل فيما يلي:

١- ما طبيعة التدخلات الإقليمية في لبنان خلال الفترة (٢٠١٤ : ٢٠٢١)؟

٢- ما طبيعة التدخلات الدولية في لبنان خلال الفترة (٢٠١٤ : ٢٠٢١)؟

٣- ما نتيجة التدخلات الإقليمية والدولية على الاستقرار السياسي في لبنان خلال الفترة (٢٠١٤ : ٢٠٢١)؟

رابعاً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة في إبراز آثار التدخلات الخارجية في تدهور الأوضاع السياسية التي تمثل أهم المعوقات أمام التنمية وبناء الدولة اللبنانية، وإذ تم إختيار الدراسة لتسليط الضوء على أهمية التعامل الإقليمي والدولي المؤثر عليها .

خامساً: هدف الدراسة.

تهدف الدراسة الى تحديد موازين القوي داخل المجتمع اللبناني، وتحديد مدي قصور التسويات التي تمت وانتجت استقرار نسبي لفترة زمنية محددة والتي تنتهي بمجرد تغيير العوامل التي أدت إلى التسوية ، ووضع

حلول تعالج هذا القصور بالإضافة الى أنها تكون ملبية لمتطلبات جميع الأطراف الداخلية والخارجية ، وبناء دولة لبنانية مستقرة .

سادساً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي ومنهج المصلحة الوطنية ، حيث اعتدت على المنهج التحليلي لتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالتدخلات الخارجية في لبنان بشكل منهجي وعلمي واستخدام الأساليب التحليلية لفهم العلاقات السببية والتأثيرات المترتبة عن هذه التدخلات بشكل عميق.

كما اعتدت الدراسة على منهج المصلحة الوطنية لفهم كيفية تأثير التدخلات الخارجية على المصلحة الوطنية للبنان وكيفية تعزيز الاستقرار والتنمية في البلاد. يمكنك استكشاف وكيفية تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والتدخلات الخارجية في لبنان .

وتم الاعتماد على المنهج التحليلي ومنهج المصلحة الوطنية للحصول على رؤية شاملة ومتوازنة حول تأثير التدخلات الخارجية.

سابعاً: تقسيم الدراسة

المحور الأول:- طبيعة التدخلات الاقليمية في لبنان خلال الفترة (٢٠١٤ : ٢٠٢١).

المحور الثاني:- طبيعة التدخلات الدولية في لبنان خلال الفترة (٢٠١٤ : ٢٠٢١).

المحور الثالث:- نتيجة التدخلات الاقليمية والدولية على الاستقرار السياسي في لبنان خلال الفترة (٢٠١٤ : ٢٠٢١).

المحور الأول: طبيعة التدخلات الاقليمية في لبنان خلال الفترة (٢٠١٤ : ٢٠٢١)

كانت لبنان ساحة، لعب للجهات الفاعلة الإقليمية وغالباً ما كان يعمل كبديل للصراعات بين الدول ولقد أصبح القتال من أجل بيروت سمة أساسية من سمات السياسة المعاصرة في الشرق الأوسط، حيث تعتبر كل القوى الإقليمية الكبرى البلاد أصلاً أساسياً للمساعدة في تحويل ميزان القوى الإقليمي لصالحها، وبالتالي التنافس على السلطة والنفوذ في لبنان.

إن مسار مستقبل الأزمة اللبنانية مرتبط بتفاعلات صراعية حادة في الشرق الأوسط، كونها أزمة إقليمية ممتدة من التطورات الأزمة السورية وإرتباطها بالأزمة اليمنية بسبب خصوصيته الجيو سياسية لوقعه على التماس مع الكيان الصهيوني من ناحية ، ومتدخله الجغرافي الإجتماعي ومن ثم السياسي مع سوريا من ناحية أخرى.

أولاً: لبنان والصراع السوري

مارست سوريا التأثير الأكبر على سياسة لبنان الداخلية وسياسته الخارجية وأثبتت أيضاً قدرتها على الوقف كحائل في وجه أي جهود لحل معضلة لبنان. إذا لم تأخذ تلك الجهود في الاعتبار مصالح سوريا وقادتها،^١ وبالنظر إلى لبنان من خلال سوريا؛ وفر الارتباط التاريخي والأيدولوجي بين سوريا ولبنان الأساس لشراكة بين البلدين، شراكة لعبت فيها سوريا دور "الضامن" وقد تعززت هذه الشراكة من خلال مشاركة سوريا في الحرب الأهلية، واكتسبت قبولاً دولياً، من خلال ترتيبات ما بعد الحرب الأهلية التي أنشأها اتفاق الطائف.

وساهمت فترة الوصاية السورية على لبنان في ترسيخ وجود نظام دمشق داخل لبنان ، ليس فقط من خلال الاحتلال العسكري للبلاد، ولكن أيضاً من خلال استخدام أجهزته الاستخباراتية واكتساب نفوذه في النظام السياسي سواء من خلال ضمان تولي السياسيين المواليين، ومن خلال هذا المزيج من التدابير العسكرية والسياسية، تمكنت سوريا من الحفاظ على سيطرة مشددة على لبنان، وحتى صعود المعارضة المناهضة لسوريا والطرده النهائي للقوات السورية من الأراضي اللبنانية لم يكن كافياً لتخليص لبنان بشكل دائم من تدخلات سوريا في لبنان. وفي الواقع، على الرغم من أن العديد من المحللين (خاصة في الغرب) قد فسروا في البداية نهاية الوصاية السورية في عام ٢٠٠٥ على أنها علامة لنهاية السيطرة السورية على لبنان، فإن دور دمشق في لبنان ما بعد رفیق الحريري ينبئ بشكل جذري قصة مختلفة.^٢

وازدهرت دمشق في لبنان الجديد بعد ثورة الأرز وعملت على إعادة تموضعها في قلب الساحة السياسية اللبنانية. وقد فعلت ذلك من خلال تبني استراتيجية "فرق تسد"، واللعب على الانقسامات الداخلية بين الحركة المناهضة لسوريا، والاستفادة من تحالفها السياسي مع قوى ٨ آذار التي يقودها حزب الله. وفي الوقت الحالي أصبح النفوذ السوري في لبنان أقوى من أي وقت مضى، وذلك بفضل صعود حكومة ميقاتي التي يدعمها حزب الله إلى السلطة، والتمهيش السياسي للقوى السياسية التي نظمت الثورة المناهضة لسوريا. حيث وجدت سوريا الوسيلة للحفاظ على نفوذها في لبنان من دون الاضطرار إلى الاستمرار في احتلالها العسكري. وعلى هذا النحو، لن ينجح أي جهد لإحلال السلام أو الاستقرار في لبنان دون موافقة دمشق.^٤

ثانياً: الدور السعودي في لبنان

تكمن المشكلة السعودية في تصاعد نفوذ الدولة الإسلامية في إيران وتنامي نموذجها المقاوم في مواجهة الهيمنة الأميركية. وعلى إثر هذه تلك عملت السعودية في محاربة أي طرف حليف لإيران، لذا شدّت الخناق على

لبنان من أجل محاربة حزب الله بعد ثلاثين عاماً من التدخل بذريعة الإعمار في الوقت الذي كانت أثمان مشاريعها تزيد من الفجوة الاقتصادية والمالية في البلاد.^٥

وقد تغلغت السعودية في الساحة اللبنانية بعد إثبات حزب الله قدرةً على مواجهة المشروع الإسرائيلي الأمريكي، لذا سلكت السعودية عديد المسارات بداية من دعمها للرئيس الأسبق رفيق الحريري ورعايتها لاتفاق "الطائف" بعد الحرب الأهلية، وصولاً إلى تورطها في تمويل وتأمين الدعم للجماعات الإرهابية كما تمويل الحروب ضد المقاومة، إلى استمرارها في دعم الرئيس سعد الحريري وما حمله كل ذلك من تداعيات في الداخل اللبناني خاصة إغراقه بالأزمات المالية.^٦

ثالثاً: التدخلات الإيرانية في لبنان

تعود العلاقات بين الطائفة الشيعية في إيران والطائفة الشيعية في لبنان إلى القرن السادس عشر، حيثس كان هناك اتصالات متتالية، ونقاط ثقافية مشتركة بين الطائفتين، وأدى هذا الالتقاء إلى إنشاء حزب الله، الذي أصبح على مدى العقود التالية أحد الأصول الاستراتيجية لطهران في المنطقة، ويخدم السياسة الخارجية والداخلية الإيرانية. ونتيجة لذلك تكثفت الشراكة بين المنظمة الشيعية اللبنانية والجمهورية الإسلامية، بفضل القرب الأيديولوجي للجماعة وتمسكها بتعاليم الخميني، والعلاقات الوثيقة بين النظام الإيراني وقيادة حزب الله، والوجود المالي واللوجستي العسكري والسياسي الكبير. والمساعدات الاقتصادية التي تواصل إيران تقديمها للبنان.^٧

وخلال سنوات الوصاية السورية، تركز التدخل الإيراني في لبنان بشكل أساسي على دعم ومساعدة حزب الله، بالاتفاق مع دمشق ومع احترام الصلاحيات السورية في لبنان. ومع ذلك، بعد الانسحاب السوري من عام ٢٠٠٥، وعدم وجود من يدافع عن حزب الله ضد محاولات نزع سلاح الجماعة أو تقييد المقاومة، ركزت استراتيجية طهران في لبنان على دعم نمو وصعود حزب الله وحلفائه السياسيين والسعي إلى زيادة وإضفاء الطابع المؤسسي على مقاومة حزب الله داخل لبنان، لذا كثفت الجمهورية الإسلامية مشاركتها في الساحة السياسية اللبنانية. عبر استمرار الدعم الإيراني لحزب الله، والتعزيز التدريجي للعلاقات مع ائتلاف ٨ آذار السياسي، وزيادة في العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية بين الحكومتين اللبنانية والإيرانية. حيث ترغب إيران في تقديم نفسها كبديل إقليمي لحلفاء لبنان الغربيين.

المحور الثاني: طبيعة التدخلات الدولية في لبنان خلال الفترة (٢٠٢١:٢٠١٤)

شهد لبنان عديد التدخلات الدولية التي عملت على تكثيف ديناميكيات الانقسام في لبنان، ومن أبرز اللاعبين الدوليين على الساحة اللبنانية: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، وروسيا؛ كل منهم تسعى لفرض اجنحة سياسية خاصة، تخدم مصالحها، مما جعل لبنان ساحة للتنافس بين هؤلاء القوى، وذلك على النحو الآتي:

١. التدخل الروسي في لبنان:

باتت روسيا حاضرة في لبنان، ليس انطلاقاً بالضرورة من استراتيجيات الاتحاد السوفيتي السابق، بل تأسيساً لحسابات مغايرة وأدوات جديدة. وبصفة عامة، يمكن رصد أبرز مظاهر وتجليات تنامي الاهتمام الروسي بتعزيز الحضور في لبنان على النحو التالي:

أ. دعم الجيش الوطني اللبناني

سعت موسكو أكثر من مرة إلى تقديم مساعدات عسكرية للجيش اللبناني، غير أن المحاولات السابقة قد باءت بالفشل، حتى أعلن لبنان في ٢٦ نوفمبر من العام الماضي قبوله مساعدات عسكرية روسية بقيمة خمسة ملايين دولار، وعلى الرغم من بعض المخاوف الداخلية من أن قبول بيروت توثيق علاقاتها العسكرية مع موسكو سوف يعني ضمناً أنها ستختار التحالف مع روسيا وشركائها الإقليميين في سوريا وإيران على حساب أوروبا والولايات المتحدة. مما يجعلها معرضة لمواجهة إجراءات عقابية أمريكية.^٨

وبالرغم من الضغوط الخارجية والمخاوف الداخلية، فمن الواضح أن روسيا عازمة على تعزيز حضورها العسكري في لبنان، فبعد إنشائها القاعدة الجوية العسكرية في حميم، وضمناً منفذاً إلى البحر المتوسط، بدأت في السعي إلى دخول قواتها العسكرية في لبنان تحت ذريعة تعزيز قدرات الجيش الوطني. كما سيمثل التوقيع على الاتفاقية نقطة تحول فارقة في التوجهات العسكرية اللبنانية، حيث اعتمد الجيش اللبناني لفترات طويلة على الغرب كداعم وشريك وحيد في مجالي التسليح والتدريب.^٩

ب. دعم الكنائس اللبنانية

عملت روسيا على توظيف الدين من أجل تعزيز نفوذها في لبنان، عبر تعزيز علاقاتها بمختلف الكنائس اللبنانية، فقد اهتمت موسكو بمد جسور التواصل مع الكنيسة المارونية، وذلك من خلال تبنيها خطاباً طالبت فيه بحماية مسيحيي الشرق منذ اندلاع الأزمة في سوريا، وهو الأمر الذي وجد صداه بين أبناء الطائفة المارونية وبناء على ذلك، فقد دأب مسؤولو الأحزاب والتيارات المسيحية، وفي مقدمتها: التيار الوطني الحر، الكتائب،

والمردة، على زيارة موسكو، للتباحث مع المسؤولين الروس حول تطورات الأوضاع الداخلية، والتحديات التي يواجهها المسيحيون في الشرق الأوسط.¹⁰

ت. الوساطة بين الأطراف المتنازعة

عملت موسكو على فتح قنوات للاتصال مع مختلف القوى السياسية اللبنانية، حتى مع القوى السنية التي لديها علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة، وكذلك مع الفصائل اللبنانية المعارضة لنظام الرئيس السوري بشار الأسد. وتُرجم ذلك في الدعوات الرسمية التي وجهت للعديد من القيادات اللبنانية من مختلف التوجهات العقائدية والسياسية لزيارة موسكو. وتتطلع روسيا إلى أن تجعل من نفسها طرفاً ضمن أي معادلة سياسية داخل لبنان، من خلال محاولة الظهور كطرف صديق لكافة الفصائل السياسية اللبنانية.¹¹

ث. تسليح حزب الله

عملت روسيا على تزويد حزب الله بمجموعة من الأسلحة المتطورة ومن بينها صواريخ تكتيكية طويلة المدى وصواريخ موجهة بالليزر وأسلحة مضادة للدبابات، كما تعلم مقاتلوه العمل مع القوة الجوية الروسية، مما أكسبهم الكثير من الخبرة والقدرة على استخدام الدبابات والقيام بعمليات صغيرة منقولة جواً، نما حزب الله اللبناني ليشكل جيشاً موازياً للجيش اللبناني، وأسهم تدخل الحزب في الحرب السورية في تعزيز قدراته القتالية، بسبب الدعم الروسي.¹²

٢. التدخل الأمريكي في لبنان:

سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز القوات التي يمكن أن تكون بمثابة ثقل موازن للنفوذ السوري والإيراني في لبنان، حيث قدمت أكثر من ٣ مليارات دولار من المساعدات العسكرية للقوات المسلحة اللبنانية منذ عام ٢٠٠٦، بهدف إنشاء قوة وطنية قوية. يكفي لمواجهة الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل حزب الله وتأمين حدود البلاد ضد الجماعات المتطرفة العاملة في سوريا المجاورة، بما في ذلك تلك المرتبطة بتنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية.

المحور الثالث: نتيجة التدخلات الإقليمية والدولية على الاستقرار السياسي في لبنان خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢١).

نتيجة الأزمات التي شهدتها لبنان، والتي ذات من حدة التدخلات الخارجية -سواء كانت تدخلات إقليمية أو دولية- في الساحة اللبنانية، اتسعت رقعة الأزمة الداخلية وازداد الوضع الداخلي تأزماً، سواء بفعل الأزمات، أو نابع من التدخلات التي طالت تداعيتها القطاعات كافة. تداعيات، وصلت في مداها لبنان إلى حافة الانفجار والذي هدد الدولة اللبنانية ككيان بجميع مؤسساته، حيث تدل جميع المؤشرات الاقتصادية والمالية على عمق الأزمات وتداعياتها الاجتماعية والمعيشية، خاصة في ضوء تزايد نسب الفقر والبطالة والهجرة والتحلل المجتمعي.^{١٣} وما يزيد من حدة تلك الأزمات، الاشتباك والتناحر بين القوى السياسية المدعومة من قبل الأطراف الخارجية من الدول المحيطة التي تسعى لاستغلال الأزمة لتحقيق أجندات ومشاريع سياسية كل وفق رؤيته. ونتج عن تدخل الأطراف الخارجية في شئون لبنان، تطور الأزمة اللبنانية بأبعادها الثلاثة الاقتصادية، السياسية والأمنية، وفي ذلك الصدد يتم عرض: تأثير التدخلات الإقليمية والدولية على الاستقرار السياسي في لبنان، وذلك علة النحو الآتي:

١. تداعيات التدخل الخارجي على الأوضاع الاقتصادية:

يرتبط الاستقرار السياسي للدولة بعلاقته تأثير متبادل مع الأوضاع الاقتصادية، ففي الوقت الذي تعتبر فيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية من أبرز العوامل التي تؤثر على درجة الاستقرار السياسي للدولة، يؤثر أيضاً الاستقرار السياسي على الأوضاع الاقتصادية للوحدة الدولية، فكلما زادت التدخلات الخارجية كلما اشتدت الأزمة السياسية وسببت مزيداً من الانهيار الاقتصادي، ومن مظاهر ذلك التردّي:

أ. ارتفاع نسبة الفقر:

زادت نسبة الفقر خلال فترة قياسية، وهددت اللبنانيين في كل مناحي حياتهم المعيشية من غذاء وتعليم وأمن اجتماعي، وقد بلغ معدل الفقر (الغذائي) ٢٢%، ومعدل الفقر الكلي ٤٥% في العام ٢٠٢٠، مما يعني أن قرابة ١,٧ مليون شخص (٣٥٠) ألف أسرة يعيشون تحت خط الفقر، منهم ٨٤١ ألف شخص ١٥٦ ألف أسرة تحت خط الفقر الغذائي، ١٢ منهم أسر تعولها نساء. وفي تقرير للأمم المتحدة عن لبنان في ٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٢١، تضاعفت نسبة الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان من ٤٢ في عام ٢٠١٩ إلى ٨٢% من مجموع السكان في عام ٢٠٢١. وبلغ عدد السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد أربعة ملايين نسمة تقريباً، بلغت نسبة الفقر

المدقع المتعدد الأبعاد ٣٤ من مجموع السكان في عام ٢٠٢١، أي ما يعادل ٤٠% من مجموع الفقراء. بلغت نسبة التضخم في لبنان ٢٨١% يونيو ٢٠١٩ ونتيجة لهذا التضخم، قفز خط الفقر ليتجاوز الحد الأدنى للأجور (٦٧٥) ألف ليرة لبنانية، وأفضى ذلك إلى ارتفاع نسبة الفقر المادي من ٢٩ عام ٢٠١٩ إلى ٥٥% عام ٢٠٢٠ حتى بلغ ٧٤% عام ٢٠٢١.^{١٤}

ب. تهديد الأمن الغذائي:

مع التدهور المستمر لسعر صرف الليرة انخفضت القدرة الشرائية للرواتب أكثر من ٩٠، وارتفع مؤشر أسعار استهلاك المواد الغذائية بمعنى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ١٢ ضعفاً عن تلك في حزيران ٢٠٢١ وفق سعر صرف حوالي ١٧٠٠٠ ليرة للدولار، وهذا ما يهدد الأمن الغذائي للأسر. وقد ارتفعت كلفة السلة الغذائية والاستهلاكية لأسرة مؤلفة من ٥ أفراد من ٤٥٠ ألف ليرة شهرياً إلى ٢.٥ مليون ليرة أي ارتفاع بنسبة ٢١.٤٥٥ وها هي المجاعة تطرق الأبواب إذ إن ٧٧% من الأسر تقتقر إلى ما يكفي من طعام أو ما يكفي من المال لشراء الطعام.^{١٥}

ت. انهيار قطاع التعليم:

وقع قطاع التعليم أمام مطرقة الانهيار الاقتصادي، ولبنان معرض لاستنزاف الرأسمال البشري فيه وهو أحد أهم المقدرات الاقتصادية فيه، وتعرض الأجيال الصاعدة إلى خطر البطالة والهجرة. فقد أشار تقرير البنك الدولي في ٢٠٢١ إلى أن انخفاض مستويات التعلم وعدم التوافق بين المهارات واحتياجات سوق العمل يعرض مستقبل الأجيال الصاعدة في لبنان للخطر. هذه الأزمة دفعت الكثير من الأسر إلى التأقلم والتكيف مع الأزمة على حساب مستقبل أبنائهم وتعليمهم، فقامت بإيقافهم عن المدارس وإرسالهم إلى العمل حيث أرسلت ٩% من الأسر أطفالها إلى العمل وعمدت ١٥% من الأسر إلى إيقاف أطفالها عن التعليم وأكثر من ٤٠٠ ألف طفل خارج المدرسة.^{١٦}

٢. تداعيات التدخلات الخارجية على الاستقرار السياسي في لبنان:

لا يمكن لأي انهيار اقتصادي أن يحدث دون خلفية سياسية، لذا فإن أسبابي الانهيار الاقتصادي وانزلاق الوضع المعيشي نحو الهاوية يدفع لضرورة البحث في الأزمات السياسية التي نتجت عن التدخلات الخارجية المسببة لتفاقم الأزمة.

وتتداخل عوامل عدة في الأزمة اللبنانية تأتي السياسة في مقدمتها، بحيث تتشابك صراعات المنطقة مع الاشتباك السياسي الداخلي لتعطي الأزمة بعداً أعمق وأقسى. لا يمكن فصل ما يجري في لبنان عن صراعات المنطقة والإقليم ولطالما كان لبنان ساحة لهذه الصراعات وأسيراً لتوازنات المنطقة. وهناك عدة عوامل تجعل من لبنان في قلب هذه الصراعات حالياً، وهي:^{١٧}

- صراع النفوذ في الداخل اللبناني بين عدة قوى إقليمية ودولية فرنسا، إيران، تركيا المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية والذي سبب بشكل كبير تقادم هذه الأزمة على المستوي الاقتصادي والسياسي والأمني.
- الترسانة العسكرية والصواريخ الذكية التي يمتلكها حزب الله التي تهدد الكيان الإسرائيلي وكل مشاريع الصلح أو التطبيع، والتي تقوم إيران بتمويلها بشكل كبير.
- صراع مشاريع الغاز والنفط بين القوى الإقليمية والدولية في شرقي المتوسط، ويعتبر لبنان في قلب هذا الصراع.
- صراع المرفئ ودورها المستقبلي في الصراعات الاقتصادية، وموقع لبنان الجغرافي ضمن مسار طريق الحرير.
- موقع لبنان الاستراتيجي في إعادة إعمار سوريا المتوقع، وتسابق شركات عالمية كبرى في اغتنام حصة من مشاريع الإعمار.

ومن أبرز تداعيات التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية على الاستقرار السياسي في لبنان، تتمثل في الآتي:

تفادق المشهد السياسي الداخلي: مع التعقيدات السياسية واشتدادها وزيادة التدخلات الخارجية، ازداد المشهد السياسي تعقيداً ما بين حالة الإنكار والاستعصاء السياسي. هذه الحالة غزتها التناقضات بين مختلف القوى السياسية ومشاريعها ومقارباتها حول هوية لبنان المستقبلية، مما أدى الي حالة من عدم الاستقرار السياسي، شكل النظام السياسي الأمثل ودور حزب الله الوظيفي في لبنان والمنطقة. لأن معظم القوى السياسية المؤثرة تسعى للاستفادة من إطالة أمد الأزمة لتحقيق مشاريعها، كل من منظاره وذلك على النحو الآتي:^{١٨}

١- رئيس الجمهورية والتيار الوطني الحر يسعون من خلال الانهيار إلى القضاء على اتفاق الطائف واستعادة صلاحيات رئيس الجمهورية وموقع المسيحيين في التركيبة الدستورية إلى ما قبل الطائف. بل ويسعى الرئيس ميشال عون إلى ضمان توريث صهره جبران باسيل إرثه السياسي وضمان موقعه وحصته في السلطة.

٢- تيار المستقبل ورئيسه سعد الحريري يهدف إلى تحميل رئيس الجمهورية وتياره عبء ومسؤولية الانهيار الحاصل، وشد عصب الشارع السنّي لاستعادة شعبيته المفقودة على أبواب الانتخابات النيابية القادمة، واستعادة ثقة المملكة العربية السعودية فيه وترميم العلاقة معها.

٣- حزب الله ومن ورائه حركة أمل وإن كان لديه مصلحة في لجم الانهيار من أجل حماية بيئته والحفاظ عليها من تداعياته الاجتماعية التي أصابتهم، إلا أنه أيضاً يطمح إلى مؤتمر تأسيسي جديد لتحقيق المثالته والهيمنة الدستورية على السلطة لأنه الطرف الأقوى والقادر على فرض شروطه. ويحظى كل طرف من هذه الأطراف المتناحرة بالدعم من طرف خارجي أو أكثر مما يؤدي بهذه الأطراف إلى عدم الجلوس على طاولة المفاوضات أو الاتفاق فيما بينهم لتحقيق مصالح الشعب اللبناني، بل كل طرف يسعى لتحقيق مصالحه الشخصية.^{١٩}

وقد دخل تشكيل الحكومة في حالة من المراوحة لفترة من الزمن بسبب التعقيدات الداخلية والتدخلات الخارجية التي وقفت عائقاً أمام تشكيل حكومة لأكثر من سنة، هذه العوائق لم تكن مرتبطة في توزيع الحصص الحكومية أو الحصول على الثلث المعطل فيها أو غيرها من العراقيل الظاهرية، بل تأثرها بمشاريع القوى المحلية وارتباطاتها الخارجية. إن العامل الأساسي الذي كسر حالة المراوحة تلك ومهد لتشكيل حكومة برئاسة نجيب ميقاتي، الاتصال الذي حدث بين الرئيس الإيراني رئيسي والرئيس الفرنسي ماكرون في ٥ سبتمبر أيلول، وهو مؤشر على أن أي حل في لبنان هو خارجي بامتياز.^{٢٠} وأمام حالة الاشتباك والتصارع السياسي الداخلي والتدخلات الخارجية، افتقد لبنان المناعة والتحصين الوطني الذاتي، وأصبح الاستثمار في الوضع المالي والاقتصادي عرضة للاهتزازات البنوية، وقابلاً للتأرجح صعوداً أو هبوطاً بفعل أي تطورات سياسية محلية أو خارجية. وفي ظل غياب الاستقرار السياسي، غياب التسويات الوطنية واضطراب الإقليم المليء بالتناقضات.^{٢١}

٣. تداعيات التدخل الخارجي على البعد الأمني في لبنان:

أثرت التدخلات الخارجية، وزيادة حدة الأزمات الي شهدها لبنان على الأمن المجتمعي، إذ إن الاختلال في الأمن الاقتصادي والأمن السياسي يؤدي بالتبعية إلى اختلال في الأمن المجتمعي حيث أصبح لبنان أرض خصبة إذ تصبح للأعمال الإجرامية، بحيث أن الانهيارات والأزمات الاقتصادية تنشأ عنها حالات العنف والنزاعات، بالإضافة الى تحلل مؤسسات الدولة وتقاعس المسؤولين عن القيام بمسؤولياتهم وواجباتهم، أضف إلى ذلك الوضع المعيشي الكارثي قد شرع الأبواب أمام الانفلات الأمني ليدخل في يوميات الأزمة.^{٢٢}

وقع القطاع العسكري والأمني تحت وطأة التدخلات الخارجية:

نتج عن الأزمة إن القطاع العسكري والأمني بكل مؤسساته كغيره من القطاعات قد وقع تحت وطأة التدخلات الخارجية، وأصبح عرضة للتفكك من الداخل نتيجة حدة الأزمة وعدم قدرة العسكريين على الصمود في مواجهتها.

انتشار التنظيمات الإرهابية: ادت التدخلات الخارجية في الشؤون اللبنانية ودعم أطراف داخلية واتساع الأزمة إلى حدوث حالة من الفراغ السياسي والأمني، والذي بدوره بيئة خصبة للتنظيمات الإرهابية ووجودها في هذه الدولة وهذا ما ظهر واضحاً في العمليات الإرهابية في لبنان واتساع رقعة الارهاب وعدد المنظمات بها، كما أن دول الخليج تعتبر حزب الله والمليشيات التابعة له من الأساس تنظيم ارهابي يسيطر على الدولة اللبنانية دون رغبة الشعب ويستحوذ على السلطة في لبنان بطريقة غير شرعية، كما أنه السبب الرئيسي للأزمات الداخلية التي تحدث داخل لبنان ومنها العقوبات التي يتعرض لها من الولايات المتحدة بسبب علاقته بإيران والذي يلقي بظلاله على كافة الدولة اللبنانية.^{٢٣}

الخاتمة:

منذ بداية الأزمة اللبنانية، حرصت كافة القوى الدولية والإقليمية على إيجاد موطئ قدم لها في لبنان، من أجل تحقيق أهدافها وطوحتها، فبالنسبة للدول الإقليمية جعلت مسار ومستقبل الأزمة اللبنانية مرتبط بتفاعلات صراعية حادة في الشرق الأوسط، كونها أزمة إقليمية ممتدة من التطورات الأزمة السورية وإرتباطها بالأزمة اليمنية بسبب خصوصيته الجيو سياسية لوقعه على التماس مع الكيان الصهيوني من ناحية ، ومتدخله الجغرافي الإجتماعي ومن ثم السياسي مع سوريا من ناحية أخرى.

ومن جهة أخرى شهد لبنان عديد التدخلات الدولية التي عملت على تكثيف ديناميكيات الانقسام في لبنان، حيث باتت روسيا حاضرة في لبنان عبر دعمها للجيش الوطني اللبناني، و توظيف الدين من أجل تعزيز نفوذها في لبنان، عبر تعزيز علاقاتها بمختلف الكنائس اللبنانية، وفتح قنوات للاتصال مع مختلف القوى السياسية اللبنانية، ودعمها للتنظيمات الإرهابية حيث عملت روسيا على تزويد حزب الله بمجموعة من الأسلحة المتطورة.

في حين سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز وجودها في المنطقة عبر دعمها للقوات التي يمكن أن تكون بمثابة ثقل موازن للنفوذ السوري والإيراني في لبنان، حيث قدمت أكثر من ٣ مليارات دولار من المساعدات العسكرية للقوات المسلحة اللبنانية منذ عام ٢٠٠٦، بهدف إنشاء قوة وطنية قوية. يكفي لمواجهة الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل حزب الله وتأمين حدود البلاد ضد الجماعات المتطرفة العاملة في سوريا المجاورة، بما في ذلك تلك المرتبطة بتنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية.

وهو ما نتج عنه عديد التداعيات على الأوضاع في لبنان كافة، حيث شهدت الأوضاع الاقتصادية ارتفاع في نسبة الفقر، و تهديد الأمن الغذائي؛ كما أثر على الاستقرار السياسي في لبنان، حيث ساهمت في تقادم المشهد السياسي الداخلي، وزيادة حدة الأزمات التي شهدتها لبنان على الأمن المجتمعي، حيث أصبح لبنان أرض

خصبة إذ تصبح للأعمال الإجرامي، ومن الناحية الأمنية وقع القطاع العسكري والأمني تحت وطأة التدخلات الخارجية، مما أدى إلى حدوث حالة من الفراغ السياسي والأمني، والذي بدوره بيئة خصبة للتنظيمات الارهابية ووجودها في هذه الدولة وهذا ما ظهر واضحاً في العمليات الارهابية في لبنان واتساع رقعة الارهاب وعدد المنظمات بها.

الهوامش

¹ Benedetta Berti, **The Battle for Beirut and the New Middle East**, Institute for National Security Studies, 2011. P. 90

² Ariana Bennett, **Parallel and interdependent crises in Syria and Lebanon undermine domestic and regional progress**, the Cairo review, 2021. Available at <https://2u.pw/KckX26C>

³ United States institute of peace, **Syria's Role in Lebanon**, November 2006. <https://www.usip.org/>

^٤ بول سالم، لبنان والأزمة السورية: تداعيات ومخاطر، مركز مالكوم كير - كارنيغي للشرق الأوسط، ديسمبر ٢٠١٢. متاح على الرابط التالي <https://2u.pw/8FqGbbH>

⁵ Lan Nguyen Hoang, **Beyond Sectarian Identity Politics within the Middle East: the Case of Rivalry between Iran and Saudi Arabia**, Akademik İncelemeler Dergisi, 2019. P. 94.

⁶ Hanin Ghaddar, **Saudi Arabia and Lebanon: A Love-Hate Relationship**, The Washington Institute ,Sep 12, 2023. Available at <https://2u.pw/QtC9r3A>

^٧ مصطفى علوش، الشيعة يُستخدمون «وقوداً لمشروع إيران، الشرق الأوسط، فبراير ٢٠٢٢. متاح على الرابط التالي <https://2u.pw/eSW8WgYM>

⁸ Nicholas Blanford, “As Western influence recedes, Russia looks to fill Lebanon’s power vacuum”, The Christian Science Monitor, March 18, 2018. <https://bit.ly/2DWwC99>

⁹ André Vltchek, “Lebanon – Should it be Devil, Deep Blue Sea... or Russia?”, February 21, 2018, accessed on: 15 Feb.2019. <https://bit.ly/2DUuheK>

¹⁰ انيا مصطفى، “روسيا ترفع لواء الدفاع عن الأمة الأرثوذكسية”، العرب، ١٠ ديسمبر ٢٠١٧. <https://alarab.news>

^{١١} ماهر الخطيب، الدور الروسي في لبنان... علامات استفهام ولكن!، النشر، ٢٠١٨. متاح على الرابط التالي <https://2u.pw/DOZEHAe>

¹² Tom O’Connor: “Russia Has Won in Syria, Will It Challenge U.S. In Lebanon next?”, Newsweek, June 5, 2018. <https://bit.ly/2RlXl7c>

^{١٣} أيمن عمر، الأزمة اللبنانية في أبعادها الاقتصادية والسياسية والأمنية، مجلة أفق عربية وإقليمية، العدد التاسع ٢٠٢١

^{١٤} أيمن عمر، المرجع السابق ص ١٩.

^{١٥} ميشال نوفل، "البعد الاقليمي للأزمة اللبنانية"، مجلة أفق عربية وإقليمية، العدد التاسع ٢٠٢١.

^{١٦} مايكل روكسين، مقدمة في العلوم السياسية، ترجمة محمد صفوت حسن (القاهرة: دار الفجر الجديد، ط١، ٢٠١٥). ص ٤٤٧

^{١٧} محمد شاکر محمد، انعكاسات الأزمة الدبلوماسية الخليجية على الاستقرار السياسي في لبنان، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الاسكندرية، الاسكندرية، ٢٠٢٣.

- ^{١٨} جميل هلال، لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية عوامل الاستقطاب، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، بيروت، ٢٠١٨.
- ^{١٩} عبد الله فيصل، المرجع السابق.
- ^{٢٠} نوفيق شومان، الأبعاد الدولية للانهيارات اللبنانية، مجلة أفق عربية وإقليمية، العدد التاسع ٢٠٢١.
- ^{٢١} نادية فاضل عباس، التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية، مجلة دراسات دولية، العدد السابع والاربعون، بغداد، ٢٠١٩.
- ^{٢٢} عبدالله فيصل علام، الأزمة اللبنانية ومستقبل الجيش: سيناريوهات التفكك والتأسيس، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الاسكندرية، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر، يناير ٢٠٢٣.
- ^{٢٣} أحمد كامل البحيري، لماذا عاود تنظيم داعش الظهور في لبنان؟، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ديسمبر ٢٠٢٢.